مقابلة

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

# خطة العودة المنظّمة للنازحين السوريين مسار متقدّم رغم العوائق والعجز المالي

**على مر السنوات، لم تتمكن الحكومات المتعاقبة في لبنان من معالجة ازمة النزوح السوري، والتي تكبدت الدولة من خلالها خسائر مادية هائلة، كما لم تنجح الخطط الموضوعة لهذه الغاية من حل هذه الازمة. لكن رغم كل ذلك، فإن خطة العودة المنظمة للنازحين السوريين مستمرة**

في بداية صيف العام 2025، عهد الامر الى لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء طارق متري لوضع خطة لبدء العودة المنظمة للنازحين السوريين بالتعاون مع المديرية العامة للامن العام، برعاية وتنسيق مباشر مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة العالمية. فكيف يتم تقييم خطة العودة المنظمة؟ وهل من عوائق امامها؟

"الامن العام" التقت استاذ الجغرافيا وعضو المجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور علي فاعور.

■ ما هو تقييمك للخطة التي وضعتها الحكومة المنظمات الدولية في شأن العودة المنظمة للنازحين السوريين؟

□ تكاد الازمة السورية اليوم تنهي عامها الـ 15، في غياب الارقام والاحصاءات نتيجة تزايد اعداد النازحين، حيث باتت حالة لبنان، وفق المراقبين، هي الاسوأ بين دول الجوار وفي العالم. مع تشكيل الحكومة الجديدة، تم تكليف لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الحكومة طارق متري وعضوية عدد من الوزراء. فباشرت عملها بداية حزيران 2025، بعدما وضعت خطة جديدة لاعادة النازحين السوريين تقوم على مراحل عدة. يتم في المرحلة الاولى تسجيل الاسماء وتأمين حافلات لنقلهم الى الداخل السوري، على ان يحصل كل نازح على مبلغ 100 دولار تقدمه المفوضية عند المغادرة و400 دولار في سوريا لكل عائلة. اما في خصوص العودة غير المنظمة فهي تترك لكل نازح حرية تحديد موعد العودة، وتأمين وسيلة النقل، وهو سيحصل ايضا على 100 دولار. كما تترافق الخطة مع تسهيلات يوفرها الامن العام، من ضمنها اعفاء المغادرين من الغرامات. لكن ملف الحكومة كما يبدو، يفتقر الى الارقام الدقيقة، حيث ستتولى وزارة الشؤون الاجتماعية في المرحلة الاولى، بالتنسيق مع بقية الوزارات والاجهزة المختصة، تحضير قاعدة بيانات النازحين والتواصل مع unhcr وiom لتأمين الدعم المطلوب لتسهيل متطلبات العودة. اما المرحلة الثانية في الخطة، فهي تتركز على دور الجهات الدولية للمساعدة في توفير الدعم للعائدين، والتعاون مع الحكومة السورية لضبط المعابر الحدودية بين البلدين. يلاحظ ايضا ان تنفيذ خطة العودة الطوعية المنظمة بدأ في تموز 2025، في اشراف وتنظيم الامن العام، بالتنسيق المباشر مع المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة، وذلك بهدف مساعدة ما بين 200 الف و400 الف لاجئ على العودة الى ديارهم في سوريا، فيما تمتد هذه المرحلة فترة 6 اشهر حتى نهاية العام 2025.

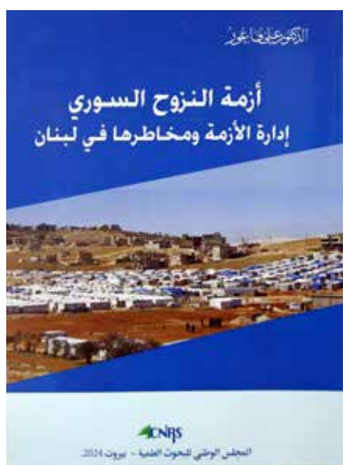


■ كيف تقرأ مسار تطبيق الخطة؟

□ رغم التغيرات السياسية وازاحة الكثير من العوائق، فان مسار التنفيذ يؤكد ان هذه الخطة لا تختلف كثيرا عن سابقاتها. كان المطلوب ان تترافق تدابير العودة مع خطة امنية موازية، تنفذ على مراحل زمنية، وتكفل تطبيق القوانين اللبنانية التي تنظم كل اشكال الاقامة والعمل في الداخل، وكل ما يتعلق بتنظيم العمالة السورية من خلال منح الاجازات والاقامات. كذلك الطلب من المؤسسات المخالفة تسوية اوضاعها، وتطبيق قوانين العمل، ويبدو ان الاجتماع الاخير الذي عقد بين وزير العمل محمد حيدر والمدير العام للامن العام اللواء حسن شقير، وضع الاسس لمعالجة هذه الامور. وهي اجراءات تمثل القاعدة الاساسية لمواكبة خطة العودة، وتسوية اوضاع المخالفين لنظام الاقامة. في موازاة هذا العمل يتم التواصل مع الحكومة السورية لتسهيل اجراءات العودة، ضبط المعابر الحدودية، التشدد في منع التسلل، ووقف موجات النزوح الجديدة الى لبنان، كما في آذار 2025. الارباك في تنفيذ العودة المنظمة هو نتيجة قرار الحكومة اللبنانية في 15 تشرين الاول 2025، بالسماح للمدارس الرسمية بقبول تسجيل التلامذة السوريين غير الحائزين الاقامة. علما ان التساهل ادى الى تراجع معدل الاقامة القانونية، حيث بلغت نسبة الافراد من النازحين السوريين (ممن هم في عمر 15 سنة وأكثر)، الحاصلين على اقامة قانونية 17% عام 2022، بعد ان كانت هذه النسبة 27% عام 2018. مع وجود تفاوت شاسع بين المناطق اللبنانية، (حيث تنخفض النسبة الى 9% في عكار، و12% في بعلبك الهرمل والشمال، والى 25% في بيروت وجبل لبنان).



■ ما هو انطباعك حول التعاون بين اللجنة الوزارية والامن العام ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة العالمية؟

□ منذ بداية الازمة السورية عام 2011، استهلكت المفوضية مع المنظمة الدولية للهجرة والشركاء، موارد الدولة اللبنانية كافة في عمليات دمج النازحين السوريين في المجتمعات المضيفة، ووضع العقبات امام عودتهم الى ديارهم في سوريا. لكننا اليوم امام مرحلة جديدة، حيث باتت المفوضية عاجزة عن المتابعة نتيجة النقص في التمويل الدولي. وزير الشؤون الاجتماعية الاسبق رشيد درباس قال "ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الموجودة على الارض اللبنانية، لا تحترم السياسة التي تعتمدها الدولة اللبنانية". كذلك، وبحسب منسق الامم المتحدة للشؤون الانسانية في لبنان فيليب لازاريني عام 2018، وخلال كلمة القاها في الجامعة الاميركية في بيروت، قال "بالكاد استطيع ان اتخيل أي دولة اخرى لديها مثل هذا العدد الكبير من اللاجئين لكل فرد لبناني، وتظهر درجة عالية من التقبل والتضامن على الرغم من القلق وعدم اليقين اللذين تسببت بهما هذه الازمة"، مما بات يرهق الخزينة، البيئة والامن، والبنى التحتية. كما ادى ذلك الى تزايد التوترات والصدامات بين النازحين السوريين وغيرهم من اللبنانيين في المجتمعات المضيفة. كان يتوجب على كل دول العالم مساعدة لبنان في استضافة اللاجئين قبل ان يبلغ حافة الهاوية، وتطبيق مفهوم تقاسم المسؤولية، حيث تستضيف معظم البلدان الغنية العدد الاقل من اللاجئين ولا تلتزم المعايير الدولية، بحيث يمثل اللاجئون قرابة 2% من مجمل عدد سكان الاتحاد الاوروبي. واكد الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريش عندما تخطى عدد اللاجئين حاجز المليون في لبنان ان "تدفق مليون لاجئ على اي بلد لهو امر هائل، حيث يستضيف لبنان اكبر كثافة للاجئين في التاريخ الحديث".

> **المفوضية باتت عاجزة عن متابعة ملف النزوح نتيجة النقص في التمويل الدولي**

استاذ الجغرافيا وعضو المجلس الوطني للبحوث العلمية الدكتور علي فاعور.

■ كيف تنظر الى العوائق الموجودة امام خطة العودة؟

□ نحن امام تغيير واضح في خارطة الشرق الاوسط، فقد تبدلت المعطيات بعد مرور 14 سنة على وجود النازحين السوريين في لبنان، اذ بدأت مرحلة جديدة بعد ازالة العوائق التي كانت تمنع عودة النازحين، اهمها:

• التغيير السياسي الجديد في سوريا، واذا كان "الترحيل القسري والجماعي غير وارد"، كما يقول نائب رئيس الحكومة طارق متري، فقد باتت الطريق سالكة لعودة النازحين وفق قاعدة: "ان انشاء مناطق آمنة في سوريا تقابلها عودة آمنة للنازحين في لبنان".

• التبدل الحاصل في الموقف الاميركي والدولي، الذي كان يربط عودة النازحين بالتغيير السياسي في سوريا.

• بداية رفع العقوبات التي كانت مفروضة على سوريا، ثم بدء التحضير لإعمار المناطق المدمرة، مما يشكل الدافع الرئيسي لعودة النازحين والمشاركة في اعادة اعمار سوريا.

• النقص الكبير في التمويل المخصص لإقامة النازحين في لبنان، وبداية وقف المساعدات التي كانت تقدمها المفوضية، علما انها المرة الاولى تعلن عن برامج لتأمين العودة الطوعية الى سوريا بعدما كانت تعارض العودة لعدم توافر الظروف المواتية. يبقى ان العائق الرئيسي ايضا يتمثل في النقص في الارقام والاحصاءات عن اعداد السوريين في لبنان، بحيث ان ارقام المفوضية لعدد المسجلين لديها لا تعبر عن العدد الحقيقي الموجود على الارض، حيث يتبين بحسب آخر معطيات صادرة عن المفوضية في خطة الاستجابة الاقليمية، ان عدد اللاجئين المسجلين لديها في لبنان بلغ 636,051 لاجئ، يتوزعون في 156.131 اسرة حتى نهاية ايلول 2025. لكن بحسب خطة مفوضية اللاجئين "استقصاء اقليمي سريع في شأن تصورات اللاجئين السوريين ورغبتهم بالعودة الى سوريا" الصادر في شباط 2025، فقد بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين، نحو 1.478.141 لاجئ. في المقابل، بلغ عدد اللاجئين المسجلين لدى المفوضية نحو مليون لاجئ في الاردن، العراق، ومصر، مما يؤكد مدى الاعباء والتداعيات الضخمة التي يتحملها لبنان. ◄

■ ما هو المتوقع من هذه الخطة في المرحلة المقبلة؟

□ لبنان اليوم على مفترق خطير. فهو يتغير بسرعة بعد سنوات طويلة من عمليات دمج اللاجئين في البيئات الحاضنة، مما بات يشكل تحديا ديموغرافيا لا مثيل له. فمنذ سنوات ونحن نتحدث عن عودة النازحين، وقوافل العودة، وبخاصة خلال سنة 2018، في المقابل كانت تعود موجات النازحين عبر المسالك غير الشرعية. لقد عملت المفوضية ومنظمة الهجرة الدولية على استقبال اللاجئين ودمجهم مع اللبنانيين عبر الدعم المالي لمنعهم من الوصول الى بلدان اوروبا. وقد تحقق ذلك بشكل لم تشهده دولة في العالم حتى بات لبنان في مواجهة ازمة وجودية غير مسبوقة، فهو يمثل خط الدفاع الاول عن اوروبا، والدولة التي تضم اعلى معدل للاجئين في العالم بالنسبة الى مساحة الارض وعدد السكان. من الضروري ان نفرق بين السوريين المسجلين لاجئين لدى مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرهم من النازحين السوريين المقيمين في لبنان، حيث يمكن التأكيد اليوم ان عددهم الاجمالي قد تضاعف خلال الـ 15 سنة الماضية نتيجة الدعم المالي والرعاية الدولية، ليبلغ اليوم مع الولادات الجديدة قرابة 3 ملايين نازح سوري، معظمهم لا تتوافر لديهم وثائق الاقامة القانونية، مما بات يستوجب التخطيط لاعادتهم خلال فترة زمنية محددة. اما خطة العودة، فهي تتطلب بناء قاعدة عمليات متكاملة تتضمن خارطة طريق العودة، على ان تكون شاملة لكل التوزيعات القائمة على الارض، وكاملة الابعاد لتحديد اماكن عودة النازحين في سوريا. يليها مباشرة وضع سلسلة من التدابير والاجراءات العملية لكل منطقة ومرحلة، يتم تنفيذها اعتبارا من بداية العام 2026. علما ان مقومات نجاح خطة العودة يتطلب اضافة الى لبنان، مشاركة المسؤولين في سوريا للتنسيق وتحديد اماكن العودة، ضبط الحدود، مشاركة المنظمات الدولية المعنية لتوفير الدعم والتمويل اللازمين.

■ ما الذي تغير في خطة عودة النازحين السوريين عام 2025؟

المصدر: بيانات المفوضية العليا للاجئين، بوابة البيانات التشغيلية. الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين.. لبنان.
UNHCR. Operational Data Portal. Syria Regional Refugees Response..Lebanon.
https://data.unhcr.org/en/situations/syria/location/71.. Last updated 30 Sep 2025.

□ في مراجعة للسنوات السابقة، يتبين ان الحكومة اللبنانية شاركت في وضع خطة الاستجابة لازمة النازحين، التي بدأت عام 2017 حيث شارك لبنان، لكن من دون اي اثر فعلي له في المؤتمرات التي عقدت في بروكسل. تظهر الارقام التي تعلنها المفوضية حتى نهاية ايلول عام 2025، وجود فجوة كبيرة بين التمويل المطلوب مقارنة بالتمويل المحصل والخسائر يتحملها لبنان، ذلك ان مجمل متطلبات التمويل المخصص لتغطية حاجات اللاجئين في لبنان بلغت في الفترة بين 2012 ونهاية 2025، 30.98 مليار دولار (لمدة 15 سنة)، بينما نجد ان مجمل الاموال المدفوعة بلغت 12.7 مليار دولار، (51%)، بحيث بلغت قيمة الفجوة المالية: 18.23 مليار دولار. اما الجهات المانحة الرئيسية، فتشمل الولايات المتحدة 37%، المانيا 22.6%، المملكة المتحدة 9.8% والاتحاد الاوروبي 5.2%. كما يبدو من الارقام، فقد ارتفعت نسبة النقص في التمويل المتوافر لرعاية النازحين من 10% عام 2012، لتبلغ نحو 73% عام 2023، وبلغت 90% عام 2024، و91% عام 2025. اي بدأ التمويل المحصل والدعم الدولي يتراجعان الى ما دون 9% من المطلوب، فيما الخسائر على لبنان باتت جسيمة. فقد اعلنت المفوضية عام 2025، ان التمويل المحصل بلغ نحو 265 مليون دولار من اصل التمويل المطلوب وهو 3 مليارات دولار. اما على مستوى قطاعات الدعم، فقد اوقفت المفوضية الدعم عن العديد من البرامج. وما تقدمه المنظمات الدولية اليوم من دعم مالي هو معدل محدود جدا مقارنة مع الدعم السابق، وكذلك بالنسبة الى الخسائر الضخمة التي يتحملها لبنان.